

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢٧ لسنة ١٩٩٣

بشأن الموافقة على التعديل الأول

لاتفاقية منحة مشروع تطوير الهيئات التطوعية الخاصة

بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية

والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

قررت :

(مادة وحيدة)

ووفق على التعديل الأول لاتفاقية منحة مشروع تطوير الهيئات التطوعية الخاصة
بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والموقع في القاهرة
بالتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٩ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤١٣ هـ

(الموافق ٢٩ مارس سنة ١٩٩٣ م) .

حسني مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٨ رمضان سنة ١٤١٦ هـ

الموافق ٢٨ يناير سنة ١٩٩٦ م

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

مشروع رقم (٢٦٣ - ٢٢٠)

التعديل الأول

لاتفاقية منحة مشروع تطوير الهيئات التطوعية الخاصة

بين

جمهورية مصر العربية

و

الولايات المتحدة الأمريكية

التعديل الأول بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٩ لاتفاقية منحة مشروع تطوير الهيئات
التطوعية الخاصة المؤرخة ٣ مايو ١٩٩١ بين جمهورية مصر العربية (المنوح له)
والولايات المتحدة الأمريكية وتمثلها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة).

بنـهـا ١ - تعديل اتفاقية المنحة على النحو التالي:

(أ) يستبدل البند (١ - ٣) بـ (١) بحذف «ثلاثة ملايين دولار أمريكي

(...، ٢٠٠٠ دولار أمريكي)» ويحل محلها «ستة ملايين وخمسة آلاف

وستمائة وتسعة وتسعون دولاراً أمريكياً (٦,٦٩٩,٥٠٠٠ دولاراً أمريكياً)».

(ب) تجذف الخطة المالية التوضيحية المرفقة الواردة في صفحة ١٢ من الملحق

(أ) - وصف المشروع - كلباً وتحل محلها الخطة المالية التوضيحية المرفقة

هنا كمرفق .

(ج) يستبدل البند (ب - ٥) المحدد في الملحق (٢) لاتفاقية المنحة كلباً ليحل

محله البند الجديد (ب - ٥) كما يلى :

البند (ب - ٤) : التقارير والسجلات المحاسبية والمراجعة والفحص :

(أ) يزود الممنوح الوكالة الأمريكية بالمعلومات والتقارير المتعلقة بالمشروع وبهذه الاتفاقية بحسب ما تطلبها الوكالة دون مغalaة .

(ب) يقوم الممنوح بالاحتفاظ ومتابعة الدفاتر المحاسبية والتقارير والمستندات وأية مستندات أخرى تتعلق بالمشروع الممول من هذه الاتفاقية بطريقة توضح بجلاً، ضمن ما توضحه من أمور كافة التكاليف التي اقتضتها تنفيذ هذه النهاة وكذلك تلقى واستخدام السلع والخدمات المتحصل عليها في ظل النهاة وأيضاً تكاليف المشروع الممولة من مصادر أخرى وطبيعة ونطاق طلبات الموردين المتوقعين للبضائع والخدمات المتحصل عليها وأسس ترسية العقود وأوامر التشغيل وتقدم المشروع بصفة عامة نحو الائتمال (دفاتر وسجلات المشروع) .

وفقاً لاختيار الممنوح وموافقة الوكالة سوف يكون إمساك دفاتر وسجلات المشروع وفقاً لأحد الأساليب الآتية :

١ - المبادئ المحاسبية المقبولة بوجه عام والصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ - المبادئ المحاسبية المقبولة بوجه عام والصادرة في دولة الممنوح .

٣ - المبادئ المحاسبية التي تنص عليها المجلة الدولية للمحاسبات الموحدة (وهي مؤسسة فرعية تتبع الاتحاد الدولي للمحاسبين) أو

٤ - المبادئ المحاسبية الأخرى كما قد يتفق عليها الأطراف كتابة .

سوف يحتفظ بسجلات ودفاتر المشروع لفترة ٣ سنوات على الأقل بعد تاريخ آخر صرف تقوم به الوكالة .

(ح) إذا صرف مباشرةً من المنحة إلى الممنوح - في أي سنة ميلادية واحدة - مبلغ ٢٥,٠٠٠ دولار أو أكثر فإن الممنوح - مالم يتفق الأطراف على غير ذلك كتابة - سيعتبر أداء المراجعات المالية للأموال التي صرفت له من المنحة وفقاً للأحكام التالية :

١ - سيقوم الممنوح باختيار مراجع مستقل وفقاً «للمبادئ الإرشادية للمراجعات المالية التي يتم التعاقد عليها بمعرفة المتلقين الأجانب» الصادرة بمعرفة المفتش العام بالوكالة (المبادئ الإرشادية) وسيتعين أداء المراجعات وفقاً

ل بهذه (المبادئ الإرشادية).

٢ - في كل سنة مالية للممنوح سيتعين القيام بمراجعة للأموال التي قدمت له من خلال المنحة وسوف تحدد المراجعة ما إذا كان استلام وإنفاق تلك الأموال المتاحة من المنحة يتم وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بوجه عام والمتافق عليها في بند (ب) بعاليه ، وما إذا كان الممنوح قد امتنع لأحكام الاتفاقية ، وسيتعين استكمال كل مراجعة في مدة لا تزيد عن سنة واحدة بعد إغلاق السنة

المالية للممنوح

(د) يقدم الممنوح إلى الوكالة تقرير المراجعة خلال ٣ يوماً بعد استكمال كل مراجعة التزم بأدائها الممنوح وفقاً لهذا البند وسيقوم مفتش عام الوكالة بمراجعة كل تقرير لتحديد ما إذا كان يتمشى مع متطلبات المراجعة المنصوص عليها بهذه الاتفاقية . وشرط موافقة الوكالة ، فإن تكاليف المراجعات المؤداة وفقاً لأحكام هذا البند يمكن أن تتحمل على المنحة . وفي حالات استمرار عدم المقدرة أو عدم الرغبة في القيام بالمراجعة وفقاً لأحكام هذا البند ، فإن الوكالة ستقوم بالنظر في العقوبات المناسبة التي تتضمن إرجاع ، لكل أو جزء ، من المسحوبات وذلك حتى يتم الانتهاء من المراجعة بطريقة مرضية ، أو أن يتم أداء المراجعة بمعرفة الوكالة .

(هـ) سيقدم المنوح إلى الوكالة - بالشكل والمضمون الذي تقبله - خطة يضمن بمقتضها أن الأموال التي أتيحت من المنحة للمتلقين الفرعيين - الذين يتلقون في أي سنة ميلادية واحدة مبلغ ٢٥,٠٠٠ دولار أو أكثر - يتم مراجعتها وفقا لما تنص عليه هذه الاتفاقية وحتى يقوم المنوح بالوفاء بمسؤوليات المراجعة فإنه ينبغي لهذه الخطة أن تصف أساليب البحث التي يتعين على المنوح استخدامها وذلك فيما يتعلق بأى متلق فرعى يطبق عليه هذا البند . ويمكن استيفاء مسؤوليات المراجعة التي تتعلق بالمتلقين الفرعيين عن طريق الاعتماد على المراجعات المستقلة للمتلقين الفرعيين ، أو الاعتماد على الإجراءات المناسبة التي تؤدى عن طريق المراجعين الداخليين أو العاملين في المشروع التابعين للممنوح ، أو عن طريق التوسيع في نطاق المراجعة المالية المستقلة التي يقوم بها المنوح لتشمل اختبار حسابات المتلقين الفرعيين ، أو عن طريق الجمع بين هذه الإجراءات وينبغي أن يحدد في الخطة المذكورة الأموال التي أتيحت للمتلقين الفرعيين والتي سوف تشملها المراجعات المؤداة وفقا لأحكام مراجعة أخرى بما يفي بمسؤوليات المنوح في المراجعة (الهيئة التي لا تهدف إلى الربح والنشأة في الولايات المتحدة الأمريكية مطالبة بأن ترتب للمراجعات الخاصة بها ، أما بالنسبة للمقابل الذي يهدف إلى الربح والذي تنشأ في الولايات المتحدة الأمريكية وله عقد مباشر مع الوكالة فإنه يتم مراجعته بمعرفة الوكالة الحكومية الأمريكية المختصة ، وبالنسبة للهيئة التطوعية الخاصة النشأة خارج الولايات المتحدة الأمريكية وتحصل على منحة مباشرة من الوكالة فإنها تكون مطالبة بأن ترتب للمراجعات الخاصة بها ، وبالنسبة لمقابل الدولة المضيفة فإنه ينبغي مراجعته بمعرفة الجهة المنوحة المختصة التي يتعاقد معها) . وسيقوم المنوح بضمان اتخاذ الخطوات التصحيحية المناسبة وذلك بناء على التوصيات الواردة في تقارير مراجعة

المتلقين الفرعيين ويدرس إذا ما كانت المراجعات التي يقوم بها هؤلاء المتلقين الفرعيين تتطلب بالضرورة تعديل السجلات الخاصة بهم كما يتطلب المنوح من كل متلقى فرعى بأن يسمح للمراجعين المستقلين بمراجعة السجلات والكشفوف المالية عند الضرورة .

(و) يمكن للوكالة - بناء على اختبارها - القيام بالمراجعات المنظوية فى ظل المنحة بالنيابة عن المنوح وذلك عن طريق استخدام الأموال المتاحة من المنحة أو من مصادر أخرى متاحة للوكالة لهذا الغرض ، ويقوم المنوح بإتاحة الفرصة للممثلين المفوضين من الوكالة - فى جميع الأوقات المناسبة - لمراجعة المشروع أو التفتيش عليه ، وعلى استخدام البضائع والخدمات الممولة من الوكالة وعلى الدفاتر والسجلات والمستندات الأخرى التي تتعلق بالمشروع والمنحة .

بند ٢ - التصديق :

يتخذ المنوح كافة الخطوات الضرورية لاستكمال جميع الإجراءات القانونية الازمة للتصديق على هذا التعديل ، ويقوم بإخطار الوكالة بذلك فى أسرع وقت ممكن .

بند ٣ - لغة الاتفاقية :

حرر هذا التعديل باللغتين الإنجليزية والعربية وفي حالة وحدة النصين أو خلاف بين النصين يرجع النص الإنجليزى .

بند ٤ - باستثناء ما تم تعديله أو تغييره بموجب هذا التعديل فإن اتفاقية المنحة تظل سارية المفعول ولها كامل القوة والأثر طبقاً لمجموع أحكامها .

بند ٥ - يصبح هذا التعديل سارى المفعول اعتباراً من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

وإشهاداً على ذلك فإن جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية كل من خلال ممثليه المفوضين - قد وقعا على هذا التعديل بأسمائهم وتم تسليمه في اليوم والسنة المحددين أعلاه .

الولايات المتحدة الأمريكية

جمهورية مصر العربية

الاسم : روبرت هـ . بليترو

الاسم : دـ . هوريص مكرم الله

السفير الأمريكي

وزير الدولة للتعاون الدولي

الاسم : هنري هـ . باسفورد

الاسم : دـ . حسن سليم

مدير الوكالة الأمريكية

رئيس قطاع التعاون الاقتصادي

للتنمية الدولية بمصر

مع الولايات المتحدة الأمريكية

الهيئة المنفذة

وأعلاها عن الاتباقية السابقة فإن ممثل الهيئة التنفيذية قد وقع باسمه .

الاسم : دـ . آمال عثمان

وزيرة الشئون الاجتماعية

الحمد لله رب العالمين

198

(سانچی دو لار)

* ستمل الخططة المالية الخطة المقاييس والمتغيرات التي يرجح إدخالها في مشروع (٢٠١٤ - ٢٠٣٤) و٨ من اتفاقيات و٩ من التفاصيل عن مصادر الموارد الأخرى للجذب المصري ل المزيد

قرار وزير الخارجية**رقم ١٤ لسنة ١٩٩٦****وزير الخارجية**

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ١٢٧ الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٩ بشأن الموافقة على التعديل الأول لاتفاقية منحة مشروع تطوير الهيئات التطوعية الخاصة بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٩ :

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٨ :

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٦/١/٣١ :

قرار

(مادة وحيدة)

يتشر في الجريدة الرسمية التعديل الأول لاتفاقية منحة مشروع تطوير الهيئات التطوعية الخاصة بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٩

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٢/٩/٢٩

صدر بتاريخ ١٩٩٦/٢/٧

وزير الخارجية

عمرو موسى